

†.XHΛξ† | ΗΓ.ΥΟξΘ
†.Γ.Π.ο.θ.† | 8Π.ο.Π. Σ++80Γ.ο.Χ.Π.ι. θ ΣΧ.Ο.Η.ο.ι | 8Η.Χ.ο.ι
Λ ΣΓ.Γ.ο.θ.ο.ο.†ι ο.Χ.Λ 8Θ.Π.ο.Γ.ο.ι



المملكة المغربية
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
والعلاقات مع البرلمانات

كلمة السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

خلال الملتقى الوطني الأول للتشاور العمومي

تحت شعار

" التشاور العمومي رهان الديمقراطية التشاركية "

سلا، 06 دجنبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الوالي المحترم،

السيد رئيس جماعة سلا المحترم،
السادة المنتخبون،
السيد ممثل منظمة التعاون الألماني،
السادة ممثلو منظمات المجتمع المدني،
السادة رجال الاعلام والصحافة،
حضرات السيدات والسادة المحترمون والحضور الكرام.

يسعدنا حضورنا معكم ضمن فعاليات هذا الملتقى الوطني الأول حول التشاور العمومي الذي ينظم بتعاون بين وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان ومجلس جماعة سلا، كما يطيب لنا أن نثمن كل المبادرات المتميزة التي تهدف الى إرساء نهج تشاركي منفتح على مختلف الفاعلين والمنظمات المدنية بغية الانخراط في مسلسل تنزيل وتفعيل الأحكام الدستورية التي أسس لها دستور المملكة لسنة 2011 في مجال الديمقراطية التشاركية.

وإنه لمن الأهمية الكبرى أن يأتي تنظيم هذا الملتقى في ظل الظرفية الراهنة التي تشهد فيها الدولة حركية كمية ونوعية لتعزيز بنائها الديمقراطي والمؤسسي والقانوني، لا سيما في مجال إرساء وتفعيل الديمقراطية التشاركية التي ما فتئ جلاله الملك محمد السادس نصره الله يستحضرها ويؤكد على ضرورة تنزيل مقتضياتها في مختلف خطبه السامية، انسجاما وما كرسه دستور المملكة من آليات لإشراك المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرار العمومي وتفعيله وتقييمه.

ولا يخفى أيها السادة والسيدات، أننا اليوم أمام تحدٍّ حقيقي يستدعي تجاوز المقرب التشخيصي والتحليلي لصالح اتخاذ إجراءات عملية لتفعيل منظومة الحوار والتشاور العمومي التي أسس لها المشرع الدستوري كبعد من أبعاد تنزيل واستكمال صرح الديمقراطية التشاركية، التي تكرست إحدى آلياتها فيما يخص حق المواطنين والمواطنات في التقدم بالملتمسات التشريعية إلى جانب العرائض المقدمة إلى السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة على المستوى الترابي، وكذا هيآت التشاور الترابية، ومن جهة أخرى وكما لا يخفى عليكم فإنه ونظرا لأهمية الحوار والتشاور، فقد أضحي لزاما أن تخضع عددا من القرارات العمومية للحوار والتشاور القبلي مع المواطنين والمواطنات وفعاليات المجتمع المدني، ولعل أبرزها على المستوى الترابي ما يتعلق بتصاميم التهيئة وبرامج التنمية الجهوية وبرامج عمل العمالات

والأقاليم والجماعات والتي لا يمكن اعتمادها والتأشير عليها إلا بعد إخضاعها للتشاور وفق ما تنص عليه القوانين والنصوص التنظيمية، وإن كل ذلك ليعد ثمرة تجربة مغربية معتبرة في الحوار والتشاور التي شهدتها المغرب خلال العقدين الماضيين، ولعلي أستحضر هاهنا أمثلة متعددة، في مقدمتها التشاور الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله إبان اعداد الدستور، والذي يعد ثمرة حوار وتشاور جاد كان من نتائجه تجنب بلدنا الوقوع في أزمة لازالت العديد من بلداننا العربية تعاني منها، وأما المثل الثاني ما تعلق بالحوار بشأن مدونة الأحوال الشخصية والذي بمقتضاه تم استيعاب خلافات وتقاطبات مجتمعية حادة توجت بإصدار مدونة الأسرة، بالإضافة إلى الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة والحوار الوطني حول الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني وغيرها من الحوارات المتعددة، والتي سيدخل في عدادها الحوار الوطني حول المشروع التنموي المنشود الذي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله.

السادة الحضور الافاضل،

إن تنظيم هذا الملتقى اليوم ليُعد مناسبة لتثمين وتقييم المكتسبات المحققة في مجال التشاور بين المؤسسات المنتخبة على المستوى الترابي من جهة، والمواطنين والمواطنات من جهة ثانية، والتفكير في أفق أوسع لهذا الحوار والتشاور الترابي. ذلك أن انتظارات الناس من الجماعات الترابية وما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات للمواطنين والمواطنات لهو أكبر مما يُمكن أن تُسهم به المصالح المركزية، لما لخدمات الجماعات الترابية من خصائص وميزات، وأهمها خدمات القرب التي تستهدف شرائح واسعة من الناس، ولذلك فحاجتنا الى تعميق وترسيخ قيم وآليات التشاور بين المنتخبين على مستوى الجماعات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية والمهنية أكبر وأهم.

إن هذه المكاسب التي حققتها بلادنا اليوم تستدعي استثمارها وتطويرها والتعاون من أجل إنجاح هذه التجربة الفتية التي ما فتئ جلالة الملك يُؤكد عليها، وهو ما تضمنته بشكل صريح الرسالة السامية إلى المشاركين في أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي افتُتحت أشغاله يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018 بالرباط حيث دعا إلى "التفكير في سبل تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما في ذلك كفاءات إشراك الفاعلين الجدد في مختلف الديناميات الاجتماعية على المستوى الجهوي، ضمانا لنجاعة العمل التشاركي مع المجالس الجهوية، وإبرازا للطابع الدامج لهذه الآليات، لاسيما للنساء وللشباب"،

الأمر الذي جعل الحكومة تحرص منذ البداية على تعزيزها من خلال المبادرات التي تقدمت بها والبرامج التي عملت على تفعيلها في إطار الشراكات مع مختلف هيئات المجتمع المدني. كما عملت الحكومة على استكمال المنظومة القانونية المتعلقة بالمجالس الاستشارية المنصوص عليها دستوريا، وعلى رأسها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة المكلفة بالمنافسة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي....

وتدعيما لمسار التشاور مع فعاليات المجتمع المدني وتأهيدا لشريحة واسعة منها على قيادة مبادرات تشاورية فعالة فقد أطلقت الوزارة عددا من البرامج التي ترمي الى دعم هذه التجربة حيث تم تنظيم دورتين لتكوين المكونين استفاد منها أزيد من 170 فاعلا جمعويا على المستوى الوطني، و 32 دورة تكوينية جهوية في مجال الديمقراطية التشاركية استفاد منها أزيد من 1200 مشاركا، كما تم تنظيم 07 ملتقيات تشاورية جهوية حول قضايا مجتمعية مختلفة، افتتح أولى هذه الملتقيات بهذا الفضاء بشراكة مع جماعة سلا أكتوبر 2017 تحت إشراف الوزير السابق الأستاذ مصطفى الخلفي؛ وهي كلها مبادرات كانت ترمي تأهيل وتحسيس الفاعل الجماعي من أجل القيام بأدواره التشاورية بفعالية وجودة مطلوبة خدمة للتنمية ببلدنا.

أيها السادة والسيدات، إنه ورغم هذه التراكمات الإيجابية والإنجازات التي تحققت على المستوى الوطني وعلى مستوى الجماعات الترابية، فإنه ما زال المسار محفوفًا بالتحديات التي تستدعي تكثيف الجهود من أجل إرساء آليات متعددة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمأسسة التشاور العمومي وطنيا و جهويا ومحليا. وهذا لا ينفى كذلك الجهود المبذولة في هذا المجال والممارسة التي تمخضت خصوصا على مستوى الجماعات الترابية عبر إرساء العديد من الديناميات التشاورية التي أضفت بعدا مهما للديمقراطية التشاركية.

وإننا لتنتلع أن يشكل تنظيم هذا الملتقى فرصة حقيقية لبلورة مقترحات فعلية لإغناء الإطار القانوني المرجعي للتشاور العمومي على المستوى الترابي، خصوصا وأن برنامج الملتقى يعبر عن تنوع المتدخلين والخبراء والمتخصصين والذين لا محالة ستكون مقترحاتهم وآرائهم وتحليلاتهم وخلصاتهم

وتوصياتهم أرضية لخطوات تنفيذية لتسريع وتيرة تفعيل الديمقراطية التشاركية بوجه عام والتشاور العمومي بصفة خاصة، كما سيشكل مناسبة لتقاسم التجارب الرائدة على المستوى الوطني والمغربي. ولا يسعنا في الأخير إلا أن ننوه بهذه المبادرة الجادة وبتضافر جهود مختلف الفاعلين فيها، والتي ستكون في الواقع محطة أساسية ومرجعية لتسريع وتيرة إرساء آليات الحوار والتشاور العمومي على المستوى الترابي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته